

كواليس

توقعت مصادر إعلامية روسية أن تتمدّد قواعد التهديد في حلب لمرات عديدة حتى يتمّ إنجاز توافق روسي أميركي على صيغة تمييز المعارضة من «جبهة النصر» وتضم واشنطن مع حلفائها الخيار باتجاه كيف سيتصرّف المسلحون المنضوون في جماعة الرياض تجاه «جبهة النصر»، وهو أمر ما عاد ممكناً تأجيله طويلاً، ومنه سيحسم مصير التدخل التركي في سورية وسقف نهاية الشهر هو سقف الانتظار.

ونائب رئيس الحكومة نعمان كورتولموش، أما الأقرب بين هؤلاء فهو وزير الطاقة والموارد الطبيعية بيرات البيروق وهو ابن الصحافي والسياسي صادق البيروق والصديق الشخصي لأردوغان، والذي تزوج من إسرأه ابنة أردوغان عام 2004، وقد شغل بيرات سابقاً منصب رئيس شركة «جاليك» القابضة، وقبل ذلك كان يشغل منصب رئيس فرعها في الولايات المتحدة لبعين وزيراً للطاقة في شهر نوفمبر/ تشرين الثاني عام 2015 وبعد انتخابات السنة الماضية أصبح البيروق نائباً في البرلمان عن «حزب العدالة والتنمية» الحاكم، وبعد بضعة أشهر عين وزيراً للطاقة والموارد الطبيعية في حكومة داود أوغلو، ويرى خبراء أنّ أردوغان يعدّ صهره لشغل مناصب عالية؛ ولذلك يعدّ البيروق المرشح الأقوى لمنصب رئيس الحكومة الذي يشغل منصباً مرموقاً في الدولة، إضافة إلى ارتباطه العائلي بأردوغان؛ ولذا، يُتوقع تكليفه برئاسة الحكومة، ومع ذلك ليس مستبعداً أن يهنيئ أردوغان وحزبه مفاجأة ويكلف شخصاً آخر من غير المذكورين على أن يكون أردوغانياً بالالتكيد... في المجممل فإنّ تركيا مقبلة على تغييرات مهمة لا محالة، فمن كان العقل المدبّر لكلّ شيء في تركيا سقط اليوم؛ وهنا سيكون الاختيار حتمياً على أردوغان وحزبه لجهة الاختيار بين مسارين أحلاماً من، فإما التوجه نحو مزيد من التسلسل لأردوغان لجهة إنشاء حكم عائلي يسير نحو المعهول ببلاد الأناضول، أو اعتبار سقوط أوغلو هو قربان التوجه نحو الاعتدال والعودة إلى الوراثة والتوضع نحو سياسة جديدة للقبول بنتائج الحرب الشاملة التي وقعت في الشرق الأوسط باشتراك تركي رئيسي. لذلك من الواجب عليها التوضع خلفاً، وذلك لن يتمّ بوجود صفر من صفوف الحرب كأوغلو، لذلك كان القرار بإسقاطه كما حصل سابقاً مع الحمدّين في قطر، وفي الحاليتين خسر أردوغان وحزبه.

الذي كان يريد كسب رضا الغرب إضافة إلى إبعاد العسكريين عن السلطة، خصوصاً بعد رفض الجيش التركي السير خلف أردوغان وأوغلو في التوغّل برا في سورية، ورغم كل ذلك فإنّ كل ما رأيناه ويدور في السياسة التركية خلال السنوات 5 الماضية، وخصوصاً بعد فوضى «الربيع العربي» كان نتائج أفكار أوغلو، ولكن أردوغان الذي يقبل بوجود العاملين معه ومنهم أوغلو بشرط ألا يضرب وجودهم بزعامته وسلطته أما إن شعر بوجود انقلاب حزبي وسياسي أو حتى صعود نجم شخص آخر فوق نجمه، فإنه يتصدّى لذلك بسرعة. وهذا هو الثابت الوحيد في فترة حكم أردوغان لتركيا، وأنّ الفرق بين أردوغان وفتح الله غولن المؤيد للغرب كان من هذا القبيل، كذلك تكزرت الحادثة العريضة السابق عبد الله غل. كما أنّ واشنطن التي ترتب أوراق حلفها بعد الفشل المتراكم في شتى الملفات خسرت داود أوغلو والذي يعتبر حليفاً موثقاً لها وأكثر اعتماداً في حكومة التي تتجه نحو الاستبداد في عهد أردوغان. وبحسب بعض التقارير فإنّ الجنرال الأميركي جون آلن يكرّز أنّه «يمكننا أن نعمل بشكل جيد مع رئيس الوزراء»، مضيفاً: «قد يكون خليفته مختلفاً جداً عنه».

وخلال الفترة الماضية وجدت الولايات المتحدة في داود أوغلو منهجاً يتبني خطاً أكثر اعتدالاً في التعامل مع الأكراد، ورغم أنّه كان رئيس وزراء ضعيفاً ويتمتع بقدر قليل من السلطة أو الاستقلالية، إلاّ أنّه كان حلقة وصل هامة بين واشنطن وإنقرة... أما عن البديل المحتمل لأوغلو فقد اختلفت الروايات والتمتية الحاكم في اجتماع استثنائي مقل، حزب العدالة والتنمية الحاكم في اجتماع استثنائي مقل، إذ سيختر أردوغان خليفة أقلّ معارضة لتغيير الدستور التركي. وهي الخطوة الكبرى الداخلي وأخراس المعاصرة إلى ذلك انحصرت الترشيحات لمنصب رئيس الحكومة بوزير النقل بينالي يلدريم ووزير الطاقة بيرات البيروق

أردوغان مثل سلمان 100!

مصطفى حكمت العراقي

لم يكن إعلان أحمد داود أوغلو يوم 5 مايو/ أيار الحالي عن استقالته من رئاسة الحكومة التركية مفاجئاً لمن يراقب الوضع التركي عن كثب، فهذه الخطوة نتجت عن تداعيات متعددة لم تكن بمعزل عن الفشل التركي في سورية إضافة إلى تمدد الإرهاب داخل تركيا وصولاً إلى الخلافات بينه وبين رئيس الدولة رجب طيب أردوغان حول عدد من القضايا في السياسة الداخلية والخارجية، لذلك تسرّب أنّ استقالة أوغلو التي أجبره عليها أردوغان هو وجود الخلافات الكبيرة حول إدارة البلاد ومعارضة أوغلو للنظام الرئاسي بدلاً عن البرلماني، وحلم أردوغان بالتزعم منفرداً في تركيا وجعل الجميع تابع لتدخل تركيا الإخوانية فضلاً عن جديد من المتغيرات الداخلية والخارجية بعد إخراج داود أوغلو من الساحة السياسية، ما قد يجعل تركيا تتجه نحو مزيد من التطرف للتعاطي على الفشل الداخلي والخارجي. وبعيداً عن هذه الأسباب التقليدية، فإنّ هناك عوامل مهمة يمكنها التأثير مباشرة لجهة نسف العلاقة التاريخية بين الثنائي الذي حول تركيا عدواً إلى الجميع بدلاً من صفر مشاكل، فأردوغان ذو الفكر الإخواني العميق تصادم مع أوغلو الذي يوصف بأنه ليبرالي إلى حد ما قبل أن يكون إخوانياً، كما يعتبر أوغلو براغماتياً جيداً قواعد اللعب السياسي في الدائرة الأميركية «الإسرائيلية»، إضافة إلى وصفه بمهندس سياسة حزب العدالة والتنمية الحاكم في تركيا. لذلك حاول أوغلو التوجه نحو اتخاذ دور إقليمي ودولي أوسع من خلال كسب القدرة في التحكم بالساحة السياسية التركية الداخلية لجهة ضرب المعسكر الكردي الداخلي وأخراس المعاصرة والتوجه نحو التفرّد بحكم الحزب، والذي حاول تغطيته عبر الاقتراب من الكيان «الإسرائيلي» واللوبيات الصهيونية في أميركا والغرب. وهاذا أوغلو على عاتقه هذه المهام في الحزب

منع النساء المسلمات من استخدام «فيسبوك» وارتداء السراويل في بريطانيا

60% من سكان ألمانيا يوافقون على أنه «لا مكان للإسلام في ألمانيا»



حذر مرصد الإسلاموفوبيا، التابع لدار الافتاء، من تزايد شعبية «حزب البديل المعادي للإسلام» في ألمانيا، حيث أظهر استطلاع للرأي أنّ 60 بالمائة من سكان ألمانيا يوافقون على تصريحات «حزب البديل الألماني» المعادي للإسلام بخصوص أنّه «لا مكان للإسلام في ألمانيا». وتابع المرصد أنّ الاستطلاع أوضح، أنّ الشكوك بخصوص الإسلام منتشرة لدى غالبية ناخبي «حزب البديل الألماني» وفي الأجزاء الأخرى، فحوالي 92 بالمائة منهم يدعمون موقف الحزب، باستثناء حزب الخضر، الذي لا يزال يظهر تأييداً موقفاً لوجود الإسلام في ألمانيا. وأضاف المرصد أنّ هذه النظرة السلبية تعكس الخوف من مزاعم «أسلمة ألمانيا»، التي يروج لها «حزب البديل الألماني» إذ تحدثت عن 46 بالمائة عن خوفهم من سيطرة الإسلام على البلاد. وأشار المرصد إلى أنّ «حزب البديل الألماني» قد اعتمد برنامجاً سياسياً معادياً للإسلام في مؤتمره العام الأخير، وأعلن فيه أنّ «الإسلام لا ينتمي إلى ألمانيا»، ومن بين الخطوات التي يرغب الحزب في اتخاذها منع بناء المساجد.

كما أكد المرصد أنّ «حزب البديل الألماني» يستغل حذر مرصد الإسلاموفوبيا، التابع لدار الافتاء، من تزايد شعبية «حزب البديل المعادي للإسلام» في ألمانيا، حيث أظهر استطلاع للرأي أنّ 60 بالمائة من سكان ألمانيا يوافقون على تصريحات «حزب البديل الألماني» المعادي للإسلام بخصوص أنّه «لا مكان للإسلام في ألمانيا». وتابع المرصد أنّ الاستطلاع أوضح، أنّ الشكوك بخصوص الإسلام منتشرة لدى غالبية ناخبي «حزب البديل الألماني» وفي الأجزاء الأخرى، فحوالي 92 بالمائة منهم يدعمون موقف الحزب، باستثناء حزب الخضر، الذي لا يزال يظهر تأييداً موقفاً لوجود الإسلام في ألمانيا. وأضاف المرصد أنّ هذه النظرة السلبية تعكس الخوف من مزاعم «أسلمة ألمانيا»، التي يروج لها «حزب البديل الألماني» إذ تحدثت عن 46 بالمائة عن خوفهم من سيطرة الإسلام على البلاد. وأشار المرصد إلى أنّ «حزب البديل الألماني» قد اعتمد برنامجاً سياسياً معادياً للإسلام في مؤتمره العام الأخير، وأعلن فيه أنّ «الإسلام لا ينتمي إلى ألمانيا»، ومن بين الخطوات التي يرغب الحزب في اتخاذها منع بناء المساجد.

استطلاع: نصف الأوروبيين تقريباً يريدون استفتاء في بلادهم على غرار استفتاء بريطانيا

كاميرون يقول: بريطانيا أكثر أمناً في الاتحاد الأوروبي



في ثنائي دول كبيرة بالاتحاد الأوروبي يريدون أن يتمكنوا من التصويت على ما إذا كانت بلادهم تبقى في الاتحاد الأوروبي مطلقاً سيفعل البريطانيون في استفتاء يجري الشهر المقبل. وقال استطلاع أجرته شركة «ابيسوس-موري» إن 45 في المئة من أكثر من ستة آلاف شخص شملهم الاستطلاع في بلجيكا وفرنسا وألمانيا والمجر وإيطاليا وبولندا وإسبانيا والسويد قالوا إنهم يريدون استفتاء خاصاً بهم وأن الثلث سيختارون الانسحاب من الاتحاد الأوروبي إذا منحوا هذه الفرصة. وقالت الشركة إن حجم التصويت المحتمل بالانسحاب تراوح بين نسبة مرتفعة بلغت 48 و41 في المئة في إيطاليا وفرنسا بالترتيب ونسبة منخفضة بلغت 22 و26 في المئة في بولندا وإسبانيا. وقال بوبي دوفي رئيس الأبحاث الاجتماعية في «ابيسوس-موري» إن «اليطاليين بشكل خاص ياملون بأن تتوافر لهم فرصة الذهاب إلى الانتخابات بشأن عضويتهم في الاتحاد الأوروبي مما يعطي إحساساً بأنه حتى إذا صوت (البريطانيون)، بالتصويت بالوضع الراهن في يونيو فإنّ هذه لن تكون نهاية مخاوف الاتحاد الأوروبي».

قال رئيس الوزراء البريطاني ديفيد كاميرون أمس إن بريطانيا بحاجة للاتحاد الأوروبي للمساعدة في قتال تنظيم «داعش» ولصبر روسيا لجعل من عضوية بلاده في الاتحاد الأوروبي قضية كبيرة وجريئة ووطنية». وقال كاميرون لدبلوماسيين وأعضاء في حملة التصويت على الاستفتاء «أريد أنّ أظهر أنه إذا كنتم تحبون هذه البلاد وتريدون الحفاظ عليها قوية في العالم والحفاظ على شعبنا آمناً فإنّ عضويتنا في الاتحاد الأوروبي أحد الأدوات التي تساعدنا في القيام بهذه الأشياء». وأضاف «إننا لا نقول أنّ الاتحاد الأوروبي يفقره حافظ على السلام في أوروبا، خلال السبعين عاماً الماضية... بالطبع لا - فقد لعت حلف شمال الأطلسي دوراً رئيسياً بالطبع... (لكن) أنّه لنشء استثنائي للغاية، أن تجد الدول التي تتحارب وتقتل بعضها البعض سبيلاً للعمل معاً». وحذر رئيس الوزراء البريطاني من أنّ بلاده قد تكون عرضة لتهديدات أخطر، إذ قرر الناخبون التصويت لصالح الانسحاب من الاتحاد الأوروبي، ليؤكد على دور التعاون الأمني.

تقرير استند إلى أوراق بنما؛ نيوزيلندا مكان رئيسي لإخفاء أموال الأثرياء

أفاد تقرير ظهر أمس، واعتمد على تسريبات ما يسمى «أوراق بنما» أنّ ثرياء أميركا اللاتينية يستخدمون شركات وهمية وصناديق معفية من الضرائب في نيوزيلندا لتحويل أموالهم من أنحاء العالم. ويتصاعد الضغط على رئيس الوزراء جون كي بعد أن حثت وسائل الإعلام المحلية أكثر من 61 ألف وثيقة على هاجر، إن صلة بنمو نيوزيلندا تعد جزءاً من بيانات كثيرة جرى تسريبها من شركة «موساك فوسيك» القانونية ومقرها بنما. وسلطت أوراق بنما الضوء على كيف يستغل ثرياء العالم شركات المعاملات الخارجية (الأوفشور). وقال تقرير مشترك لرابيد نيوزيلندا مكان للإغفاء الضريبي «عربية تماماً عن الصحة» مضيفاً أنّه يستعد لتغيير القواعد المتعلقة بالصناديق الأجنبية إذا نصحت بذلك مراجعة للاوضاع أو منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، وقال كي، إنّ الحكومة طلبت من وزارة العدل التحرك سريعاً فيما يتعلق بالقواعد التي تجري

درستها بالفعل لتشديد الإجراءات المناهضة لغسل الأموال بالنسبة للمحامين والشركات والمحاسبين. من جهته، قال زعيم حزب العمال المعارض أندرو ليتل إنه يجب أن تتصرف الحكومة «لحماية سمعة نيوزيلندا بالنظام الذي ورت بلادنا في شبكة عالمية كبيرة للإغفاء الضريبي». وقالت حكومة نيوزيلندا الشهر الماضي إنها ستجدي مراجعة قوانينها الخاصة بالصناديق الأجنبية بعد أن سلطت أوراق بنما الضوء على نقاط الضعف في إطارها القانوني بشكل يجعلها وجهة محتملة لكانات الإغفاء الضريبي لأنّ صناديقها الأجنبية ليست خاضعة لضرائب.

وكالة الطاقة الذرية تبدي قلقها من أنشطة بيونغ يانغ النووية

ذكرت وكالة الأنباء المركزية الكورية أنّ كوريا الشمالية قالت: إنّها ستعزز بشكل كبير قدراتها في مجال الأسلحة النووية للدفاع عن النفس، في قرار تمت الموافقة عليه خلال مؤتمر لحزب العمال الحاكم في تحد لقرارات الأمم المتحدة. وقالت الوكالة «سنتمسك باستمرار بالخط الاستراتيجي، الذي يُدفع في أنّ واحد البناء الاقتصادي وبناء قوة نووية، وتعزيز قوة الدفاع الذاتي النووية كما ونوعاً مادام الإمبرياليون يواصلون تهديدهم النووي وممارساتهم الاستبدادية».

ويضفي قرار المؤتمر صفة رسمية على موقف سابق لكوريا الشمالية التي أعلنت نفسها «دولة مسؤولة تمتلك أسلحة نووية» واستعدت استخدام الأسلحة النووية، إلا في حالة انتهاك سيادتها أو لأم من دول لديها أسلحة نووية. والمؤتمر الحالي في يومه الرابع وهو أول مؤتمر يعقد للحزب الحاكم منذ 36 عاماً ومحت كوريا الشمالية تائشيرات لعشرات من الصحفيين الأجانب من 12 دولة يتم مراقبة تحركاتهم عن كثب.

وتعرضت كوريا الشمالية لضغوط دولية مكثفة بشأن برنامجها للأسلحة النووية بما يشمل فرض عقوبات أكثر صرامة من الأمم المتحدة في مارس آذار، وساندت الصين حليفة بيونغ يانغ تلك القرارات في أعقاب أحدث تجربة نووية أجرتها في كانون الثاني.

ويعتقد مسؤولون وخبراء من كوريا الجنوبية، أنّ كيم سيستخدم المؤتمر لتعزيز قبضته على السلطة. وتولى كيم السلطة في عام 2011 بعد وفاة والده.

في غضون ذلك، قال مدير عام الوكالة الدولية للطاقة الذرية بوكيا أمانو للصحفيين أمس إنّ الأنشطة النووية المستمرة لكوريا الشمالية مصدر قلق كبير للمنطقة وخارجها، مضيفاً أنّ الوكالة لا يوجد لديها مراقبين في كوريا الشمالية، وأنها تعتمد في ذلك على صور الأقمار الصناعية.

بين إدارة الفوضى وتضّلت الأدوات ...

نار حلب تطوق أوباما!

هل أخطأ الرئيس الأميركي براك أوباما التقدير في سورية؟ ربما! فوزيجته جون كيري لمع إلى «فقدان السيطرة والتحكم بالوضع هناك»، لكن من زاوية أخرى، هل يكلم سيد البيت الأبيض شجاعة الاعتراف بخطئه، على غرار اعتراف وزير الخارجية الألماني فرانك فالتر شتاينماير بخطأ الأوروبيين في تقدير الموقف في سورية؟ الأمر وارد، بطبيعة النظام الأميركي تسمح له بالاعتراف ويعتبر ذلك شجاعة منه، ولكن الأهم من ذلك، هل يكلم الرجل وإدارته رؤية استراتيجية تتنجح لهما الخروج من السياسة «الفوضوية» في سورية؟ الجواب الأقرب إلى المنطق... لا! فالمعطيات المتوافرة لا تشير إلى وجود رؤية متكاملة لمستقبل الحالة الأزموية السورية، التي ساهمت إدارة أوباما في بلوغ ذروتها من خلال سفك الدم العثني على الساحة السورية. ففي لقاء مطلع شهر تشرين الأول من العام المنصرم صرح أوباما بتصريحاً مهماً ذا دلالة لفهم مستقبل الشرق الأوسط، حيث قال «إنّ ما يحدث في منطقة الشرق الأوسط، هو عبارة عن مشاريع قامت بها قوات إقليمية، ونحن غير مستعدين لإرسال جنود للدفاع عنها...». يفهم من ذلك أنّ الإدارة الأميركية استغلت، بأقصى درجات الاستفادة، من الزخم الخليجي التركي وحتى «الإسرائيلي» لتغير الشرق الأوسط، في تحقيق أولويات استراتيجيتها في هذه المنطقة وكان على رأس أولياتها أنّذاك الملف النووي الإيراني وبمقاربة مماثلة الملف الكيميائي السوري، ويدرجات أقل حالة الأمن «الإسرائيلي»، وفي سبيل ذلك اتبعت الإدارة الأميركية تكتيك (الإدارة بالفوضى) لبلوغ أهدافها، فسحقت حلفائها الإقليميين بممارسة سياسات غير متماثلة وبأجندات غير متماثلة أيضاً وبأحيان كثيرة متضاربة من دون أن تلتزم نفسها بأيّ أعباء (أخلاقية) وتركزت لحلفائها هوامش متعددة واسعة للتحرك إقليمياً معتمدين على خطابات الرئيس الأميركي ووزير خارجيته دونما صدور أوامر محددة أو سياسات مُزمنة، بحيث تصعب الإدارة الأميركية هي موضع الربط والتنسيق من جهة، والفصل في تضارب المصالح الإقليمية من جهة أخرى، وتلعب دور الموجّه والقائد.

هذه السياسة سمحت للولايات المتحدة بممارسة مرونة كبيرة إقليمياً ودولياً وبممارسة أقصى درجات المسأمة السياسية مع خصومها الإقليميين والدوليين، وفي الوقت عينه، وجد حلفاؤها هوامش واسعة وحرية غير مقيدة للتحرك ضدّ الخصوم الإقليميين أنفسهم خصوصاً إيران وسورية. فزادت مستويات العداء والخصومة، ضمن حسابات سياسية معقدة أميركا تقضي في نهاية الأمر بالخصوم الإقليميين إلى التفاوض مع الولايات المتحدة ذاتها لتخفيف حدة الاستقطاب الحاصل إقليمياً، ولعل الولايات المتحدة حصلت على نتائج واقعية في تقاضها النووي مع إيران، ومن خلفها روسيا والصين حول سورية نهاية العام 2013 وتوقيع الاتفاق النووي نهاية حزيران 2015 دخلت الإدارة الأميركية في نفق مظلم وهو عدم امتلاك رؤية مستقبلية لضبط الصراعات «المستثمرة» في أميركا في الشرق الأوسط، والتي بدأت تنفث من عقابها، بعد أن أثمرت تلك الصراعات نتائج مهمة في الحسابات النهائية للولايات المتحدة، لكنها أثمرت في الوقت عينه، تنظيمات إرهابية عابرة للحدود، كتكتل «داعش»، وجبهة النصر، وبدل أنّ تجري الإدارة الأميركية مراجعة نقدية لواقع الأمر ذهبت في الاتجاه المعاكس وعملت على استغلال الحدث للتدخل العسكري في سورية، ما دفع بروسيا، مدعومة من قوى (البريكس)، إلى الوقوف في وجه المخطط الأميركي والإقليمي ودخول سورية عسكرياً بشكل شرعي في 30 أيلول 2015 ما أدى إلى صدام واستقطاب دوليين، عمّق المآزق الأميركية، فتكتيك (الإدارة بالفوضى) والمترامن مع بيئة دولية (أخذت بإعادة التشكيل)، أحدث نوعاً من التفتت الإقليمي على السياسة الأميركية، هنا أيضاً أساءت إدارة أوباما التقدير مجدداً فبدلاً من أخذ مواقف حاسمة مع حلفائها الإقليميين أعادت انتباه تكتيك الإدارة بالفوضى، ولكن هذه المرة في مواجهة روسيا الاتحادية وبدأت بالعمل على تحجيم روسيا عبر الصدام المباشر مع حلفاء الولايات المتحدة الإقليميين، والسماح لحلفائها (حلفاء واشنطن) بانتهاج سياسات صدامية مع موسكو لتحويل روسيا إلى طرف في صراع إقليمي وليس إلى قطب في نظام دولي جديد، وطبعاً كغ على الأرض السورية وفي الميدان السوري، سياسة أدركتها القيادة الروسية جيداً وعملت على إجهادها من حيث الأهداف أي تحجيم موسكو ومن هنا كان قرار الانسحاب الجزئي من سورية، وتجاوز ردّ الفعل إلى سياسة الفعل والمواجهة لإثبات القدرة الروسية على التحول مجدداً إلى قطب دولي في عالم بدأ يشهد إرهاباً الانتقال إلى عالم متعدّد الأقطاب، فعملت روسيا ميكراً، وخصوصاً بعد حادثة إسقاط الطائرة الروسية في السماء السورية بتاريخ 24/11/2015، على اتباع سياسة (ضبط الأحجام والأوزان الإقليمية) باعتبارها المدخل الأساس للتعريف بحجم القوة الروسية ومركزيتها، وكانت البداية مع تركيا وكبير نواة التدخل العسكري التركي في ريف اللاذقية وحلب، وتبعاً لتقليل أطناف السعودية من خلال المساهمة في قتل زهران علوش متزعم ميليشيا «جيش الإسلام» الذراع السعودية الأكبر في الأزمة السورية، وبدأت الأمور تزداد تعقيداً وتنعو نحو مقدمة، هنا على ما يبدو أدركت الإدارة الأميركية خطوة الاستمرار في سياسة (الإدارة بالفوضى)، فعمدت إلى تغيير تكتيكها إلى تكتيك (إدارة الفوضى) ذاتها، ومستويات معقولة من التشاور مع روسيا درءاً للوعق في المنظور، خصوصاً أنّ الأهداف الأميركية الكبرى قد تحققت والمواجهة مع روسيا أو مواجهة حلفائها مع روسيا ستعود بنتائج عكسية على الاستراتيجية الأميركية والتكسيبات المُنتجة، فعمدت إلى محاولة ضبط حلفائها، وهي مهمة صعبة لم تكن في حساب إدارة أوباما باعتبارين: الأول حالة التفتت الإقليمي نتيجة رهاضية بنية النظام الدولي، والثاني تعويل حلفاء الولايات المتحدة على الانتخابات الأميركية المقبلة (في تضردهم الجزئي الحاصل)، وهذا المتردد كان واضحاً في محاولة إسقاط الهدنة المبرم بين روسيا والولايات المتحدة على وقف الأعمال «القتالية»، إسقاط متوقع أعنت لأجله القبايات السورية والروسية كل ما يلزم لحسم المعركة، مهما بلغت درجة خطورة هذا الحسم، لأنّ نتيجته حسم الأحجام والأوزان الإقليمية، باعتبار أنّ حلفاء الولايات المتحدة هم من اتخذوا معيار الجغرافية المبدئية مقياساً للأحجام السياسية والنفوذ الإقليمي في المستقبل، ولكن كان هناك تدخل أميركي لمنع تدهور الأمور في سورية لأنّ واشنطن ستجد نفسها أمام لهماثلين: الأول الدخول مباشرة على خط الصراع في مواجهة روسيا وإيران، أما المواجهة ليست في واردها ولا تخدم مصالحها واستراتيجيتها، أما المواجهات التي فهو ترك الحلفاء لهزيمة متوقعة، تضعف مصالحها في هذه المنطقة الحيوية وتكون إيذاناً وتشديداً لعالم متعدّد الأقطاب تحاول الولايات المتحدة إبطاء الحركة باتجاه تشكيله، فسارعت إلى تطبيق نظام «التهندة - الصمت»، من باب إدارة الفوضى الحاصلة، باتجاه ضبط الصراع وتطويق بل وحصره بين القوتين الأميركية والروسية...

أمز لم تمنعه إدارة الرئيس بوتين باعتباره ضابط الأحجام الإقليمية، وهي استراتيجية بوتين القائمة، فيضبط الاسعج الأميركي، ولكن بشرط أهمها، ألا: أن يكون ضبط الصراع دائماً لا موقفاً غير إيجاد نظام فعال لضبط خروق الهدنة والتهندة في آن. ثانياً، أنّ تظهر الولايات المتحدة مستويات عالية من المسؤولية في ضبط حلفائها الإقليميين، ثالثاً، إجراء تصنيف متفق عليه للجماعات الإرهابية في سورية وإعلان الحرب عليها، رابعاً، عدم التحرش بروسيا في سورية عبر أذرع ميدانية فهذا خط أحمر روسي لا تتسامح عليه موسكو... وأخيراً وتغامهاست ستكون متبلورة من خلال مخرجات لقاء كيري- لافروف المقبل.